

رؤية إسلامية للأزمة المالية العالمية كنقطة تحول إلى النظام الاقتصادي الإسلامي

حسين ذباح⁽¹⁾ و سليمان بوفاسة⁽²⁾

⁽¹⁾ مخبر الذكاء الاقتصادي و التنمية المستدامة

جامعة باجي مختار - عنابة

⁽²⁾ جامعة يحي فارس - المدية

houcined23@yahoo.fr - slimane_fessa@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هاته الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، وتحديد أهم الأسباب التي كانت وراء انفجارها، وما كانت لها من نتائج وخيمة على المنظومة المالية العالمية باستثناء البنوك الإسلامية التي لم تتأثر بها، و هذا راجع إلى تطبيقها منهجا مغايرا ألا و هو منهج الاقتصاد الإسلامي، مما تتطلب الأمر إلى دراسة هذا المنهج و اقتراحه كديل يقود المنظومة المالية بما يحمل من خصائص مميزة قادرة على تفادي هذا النوع من الأزمات.

□ **الكلمات المفتاحية:** الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، الاقتصاد الإسلامي، المنظومة المالية العالمية.

Résumé :

L'objectif de cet article est de faire la lumière sur la crise financière mondiale de 2008 et d'identifier les raisons les plus importantes de cette explosion et ses conséquences désastreuses pour le système financier international, à l'exception des banques islamiques non touchées par cette crise. L'approche de l'économie islamique, qui nécessite l'étude de cette approche et sa proposition comme une alternative qui conduit le système financier avec ses caractéristiques distinctives capables d'éviter ce type de crise.

Mots clés: Crise financière mondiale de 2008, économie islamique, système financier mondial.

Abstract :

This research aims at shedding light on the global financial crisis and to identify the most important reasons behind the explosion and its dire consequences for the international financial system, with the exception of the Islamic banks that were not affected by it. This is due to its application of a different approach, The Islamic economy approach, which requires

the study of this approach and his proposal as an alternative that leads the financial system with its distinctive characteristics able to avoid this type of crisis.

Keywords: 2008 Global Financial crisis, islamic economy, global Financial system.

المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي ابتداء من سنة 2008م أزمة مالية خانقة كان مصدرها الاقتصاد الأمريكي و بالتحديد الاستثمارات المالية في قطاع العقار، فكانت لها نتائج وخيمة على الاقتصاد العالمي ككل و ليس الأمريكي فقط ونجد من أهم الاختلالات إفلاس كبرى الشركات المالية و المصرفية كذلك التأمينية انتشار البطالة بشكل رهيب، ركود، و انكماش في الاقتصاد العالمي. مما تبين جليا بأن مبادئ النظام الرأسمالي غير قادر على الصمود أمام الأزمات المالية من جهة و من جهة أخرى غير قادر على التنبؤ بهذا النوع من الأزمات أصلا، و في خضم هذه الافلاسات الكبرى للشركات المالية و البنوك العالمية نجد أن البنوك الإسلامية تشتغل بمأمن عن وطأة الأزمة، مما تطلب الأمر إلى إعادة النظر في النظام الرأسمالي و التوجه شيئا فشيئا إلى الاقتصاد الإسلامي كحل للأزمة المالي العالمية و كبديل للنظام ككل.

الإشكالية الرئيسية:

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهاته الورقة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي :

كيفية علاج الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي و هل يمكن أن يكون هذا الأخير البديل القادر على تعويض النظام المالي الحالي؟

و يتفرع عن ذلك عدة أسئلة منها :

- ما هي أهم قنوات انتقال عدوى و انتقال الأزمة المالية؟
- ما هي الأسباب الرئيسية المفجرة للأزمة المالية ؟
- هل كان هناك نظام إنذار مبكر داخل النظام المالي الحالي تنبأ بالأزمة المالية قبل حدوثها؟
- ما هي الأفكار الجديدة التي يطرحها النظام المالي الإسلامي لتجنب هذا النوع من الأزمات؟

فرضيات الدراسة :

لمعالجة الإشكالية السابقة تم طرح الفرضيات التالية :

- الفائدة الربوية و التعامل بالمشتقات المالية و الديون هي الأسباب الرئيسية للأزمة المالية.
- النظام المالي الحالي التي تقوده المؤسسات المالية الدولية غير قادر على توقع و تجنب الأزمات المالية.
- منهج الاقتصاد الإسلامي الذي يحرم الربا و يدحض التجارة بالديون يعتبر من أفضل المناهج القادر على مواجهة الأزمة المالية .

أهمية و أهداف الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة لكونها تهدف إلى:

- ✓ تشخيص الأزمة المالية العالمية تشخيصا دقيقا مبينا للأسباب الرئيسية وراء حدوثها.
- ✓ التعرف على الطرح الإسلامي لمعالجة الأزمة المالية المنبثقة عن الاقتصاد الحر.

✓ الكشف عن أسباب الاستقرار و المرونة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية.

المنهج المتبع:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال عرض مفاهيم الأزمات المالية، و أنواعها، و سرد تفاصيل و أحداث الأزمة المالية العالمية. ثم عرض المنهج الإسلامي من خلال طرح الرؤية الإسلامية للأزمة و دورها في مواجهة الأزمات المالية .

تقسيم الدراسة:

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة قسم البحث إلى ثلاثة محاور

رئيسية:

المحور الأول الأزمة المالية تعريفها و أنواعها، المحور الثاني الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار وكيفية العلاج، المحور الثالث الإقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية.

المحور الأول: تعريف الأزمة المالية و أنواعها

1- مفاهيم للأزمات المالية

هناك عدة تعاريف للأزمات المالية نذكر منها :

التعريف الأول: تعرف على أنها" وقوع خلل خطير و مفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية و يتضمن أخطار و تهديدات مباشرة و كبيرة للدولة و المنظمات و الأفراد و جميع أصحاب المصالح، و يتطلب هذا الأمر تدخلات سريعة و فاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، و تؤدي الأزمة إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الإقتصاد الجزئي و الكلي

و خسائر في الموارد المادية و الموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة للمؤسسات المالية و مؤسسات أخرى" ¹.

التعريف الثاني: هي "الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، و الأصل إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات و المعادن و الأبنية، و إما أصول مالية هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم و حسابات الادخار مثلا، أو إنها حقوق ملكية للأصول المالية وهي تسمى بالمشتقات المالية، و منها العقود المستقبلية للنفط أو للعملة الأجنبية مثلا فإذا انهارت قيمة أصل من الأصول فجأة، فان ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها" ².

-التعريف الثالث تعرف الأزمة المالية على أنها "عبارة عن موقف تتعرض له الدولة و يستشعر صانع القرار فيها بدرجة عالية من التهديد للمصالح و القيم الجوهرية للدولة، ويتسم هذا التهديد بالمفاجأة و عدم التوقع من قبل صانع القرار، فيشعر بضيق الوقت المتاح للتفكير فيه، و أنه يجب عليه في نفس الوقت اتخاذ القرار المناسب قبل تغير ذلك الموقف على نحو تصعب السيطرة عليه" ³.

- التعريف الرابع يقصد بها أيضا "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي

المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم، مما ينجم عنها آثار سلبية في قطاع الإنتاج و العمالة، و تنعكس من خلال إعادة توزيع الدخل و الثروات ما بين الأسواق المالية الدولية"⁴.

لذا فهي تعبر عن التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، وكذلك إتمادات الودائع المصرفية و معدل الصرف.

و يمكننا أن نستنتج من مختلف التعاريف السابقة بأن الأزمة المالية بشكل خاص هي انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع انكماش حاد في النشاط الإقتصادي الكلي.

2-أنواع الأزمات المالية

على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية و الاقتصادية يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع كما يلي:

2-1- الأزمة المصرفية: تنجم الأزمة المصرفية عندما يواجه المصرف ارتفاعا مفاجئا وتزايدا كبيرا في الطلب على سحب الودائع، فالمصرف يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، ويواجه المصرف أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة

للسحب، فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة أزمة سيولة⁵. وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى المصارف الأخرى فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة، فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان (إقراض) وتحدث هذه الأزمة عندما تمتنع المصارف عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن خوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب⁶

2-2- أزمة عملة أو أزمة ميزان المدفوعات: تنجم هذه الأزمة عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة لعمليات المضاربة، وقد يقود الأمر إلى انهيار جوهري لسعر العملة⁷. ومع أن القرارات المتعلقة بتعويم العملة أو خفض سعر صرف العملة هي قرارات تتخذها السلطات النقدية في الدولة بصورة طوعية، غير أن هذه القرارات تكون قرارات مهمة وجوهريّة في كثير من الظروف خصوصا في حالة القصور في تدفقات رأس المال الأجنبي وفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجة. إن هذا النوع من الأزمات قد يؤدي إلى بعض التأثيرات على القطاعات الأخرى، و هذا قد يؤثر على تباطؤ النمو.

2-3- أزمة أسواق المال: الفقاعات تحدث الأزمات المالية في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة BUBBLE و التي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة، و يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، و لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار و تصل إلى أدنى مستوياتها، و يرافق ذلك حالات من الذعر و الخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى.

المحور الثاني: الأزمة المالية العالمية الأسباب، الآثار وكيفية العلاج

1- تشخيص الأزمة المالية العالمية وجذورها

رغم أن الأزمة الحالية لم تظهر بشكل واضح حتى سنة 2008، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، حين انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1% و التي تزامنت مع فقاعة شركات الانترنت، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع و ارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو غيرها من دول العالم، مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا و الاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا و شركات على شراء المساكن و العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة، و اتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف قدمت قروضا حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة، و في عام 2006 نشب ما يسمى بأزمة القروض العالية المخاطر التي أدخلت القطاع المصرفي

الأمريكي في دوامة الخسائر و الاضطرابات، وذهب ضحيتها الآلاف من المواطنين الأمريكيين.

وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار في الفترة ما بين سنة 2001 و 2006 على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود و بدون ضمانات، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر و تقييم المخاطر، و اعتمدت المصارف هذا المنهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار و انخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بعدد كبير من الأمريكيين إلى حد القناعة بأن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن.⁸

و تضخم حجم قطاع العقارات حتى وصل إلى ذروته فأنفجر في صيف 2007، حيث هبطت قيمة العقارات بنسبة تصل إلى 50% من قيمة العقار⁹، ولم يعد الأفراد قادرين على تسديد ديونهم حتى بعد بيعهم للعقارات المرهونة، و فقد أكثر من مليوني أمريكي لمساكنهم و أصبحوا مكبلين بالتزامات مالية طويلة حياتهم، و نتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة و أعلنت شركات عقارية عديدة إفلاسها، و ما زاد الطين بلة :

1. قامت البنوك و شركات التمويل العقاري بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط و عندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركات التأمين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن

توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت دائرة التعثر والإفلاس.

2. قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية، و الحصول على قروض من مؤسسات أخرى التي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات و طرحتها في أسواق المال و البورصات للتداول.

3. تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات و تم طرحها في الأسواق هي الأخرى و يتم تداولها منفصلة عن السندات.

وهذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك و الشركات في الولايات المتحدة و حول العالم، و بدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج و تنتشر لتشمل معظم الشركات المالية و العقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول أثارها إلى معظم اقتصاديات دول العالم.

2- أسباب الأزمة المالية العالمية

لقد تجمعت العديد من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية

العالمية نذكر منها :

❖ الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ 2004، و هو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها و سداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء و قدرتهم على السداد، و تفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني

من عام 2007، حيث تكبدت مؤسستين للرهن العقاري و هما (فاني ماي) و (فريدي ماك) خسائر بالغة، أما فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال التوريق أو تسنيد تلك الرهون العقارية و ذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية و تحويلها إلى سندات و تسويقها من خلال سوق الأوراق المالية العالمية، الأمر الذي نتج عنه زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد منها، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70%¹⁰.

❖ الرهون العقارية الأقل جودة subprime، و هذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، حين يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار أن يتحصل على قرض جديد نتيجة لسهولته، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، و توسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض.

❖ الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية securitization و هو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة، وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد، حيث لم تكتفي البنوك بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض وذلك عندما يتجمع عند البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة و هو ما

يطلق عليه التوريق، حيث أن البنك لم يكتفي بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، و تستمر العملية في موجة بعد موجة بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو موجة.

وإذا تعثر مالكي العقارات عن السداد أو انخفضت قيمة العقارات في الأسواق فإن حملة السندات يسارعوا إلى بيع ما لديهم فيزيد العرض و ينخفض سعرها، و تزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية و شركات التوريق و هكذا يمكن القول إن التوريق بما ينتجه من تضخم لقيمة الديون و انتشار حملة السندات الدائنين و ترتيبات مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية¹¹.

❖ نمو نشاط المضاربة إن النمو المتعاضم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهاته الأسهم، لذلك قد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة و غير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة مما تسبب لاحقا في عرقلة التسديد و حدوث أزمة.

نتج توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية عن الأرباح العالية المحققة فيه، ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، و أدى إلى حصول فارق

كبير بين أسعارها الحقيقية و السوقية، و عندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض و الطلب حدثت الأزمة، التي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى و الدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات واسعة.

❖ نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكلي على المؤسسات المالية الوسيطة، لا تخضع البنوك الاستثمارية للمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية على الرقابة من الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية و بالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية¹².

3- تداعيات الأزمة

لقد أخذت تداعيات هذه الأزمة تتفاقم منذ 2007م بشكل سريع، و تشير الأرقام المتاحة إلى أن الأسوأ في هذه الأزمة كان خلال الربع الأول و نهاية الربع الثالث و بداية الربع الرابع من عام 2008م و يمكن أن نقسم أهم تداعيات الأزمة إلى:

3-1- تأثير على الاقتصاد العالمي

لقد أدت أزمة سوق الرهن العقاري إلى إثارة المخاوف من نشوء ركود طويل في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عامل سلبي جدا له تأثير على معدلات نمو الاقتصاد العالمي، فحسب صندوق النقد الدولي انخفض معدل النمو العالمي إلى 5% عام 2007م، و إلى 3.9% عام 2008م، و إلى 3% عام 2009م، و حسب منظمة العمل الدولية فان الأزمة أدت إلى

زيادة معدل البطالة العالمية من 6% عام 2007م إلى 6.1% عام 2009م أي 210 ملايين عاطل¹³.

إن تراجع الاقتصاد الأمريكي القاطرة المحركة للاقتصاد العالمي يعني تراجع في الطلب الأمريكي على الطاقة و المواد الأولية و البضائع من الأسواق العالمية، و بالتالي تضرر العديد من الدول كاليابان و الصين و الدول المنتجة للنفط و التي تعتبر الولايات المتحدة أهم أسواقها.

3-2- التأثير على الاقتصاد الأمريكي: زادت هذه الأزمة من معاناة الاقتصاد الأمريكي، الذي يعاني بالفعل منذ سنوات من النمو المتباطئ نتيجة العجز التجاري، وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة على النحو التالي:

- ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى 36 تريليون دولار، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكل حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ارتفاع مديونية الأفراد الشركات التي وصلت إلى 6 تريليون دولار منها حوالي 2.9 تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري، و حوالي 4.18 تريليون دولار ديون على الشركات.
- تزايد تباطؤ الاقتصاد الأمريكي منذ شهر يناير 2008 حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع و حركة البيع و الشراء ضعفا في أنشطتها نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية.
- تفاقم العجز في الميزانية و الذي وصل إلى أقصاه في الربع الأول من عام 2008 حيث أصبح يمثل 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي¹⁴.

• كثير من البنوك و مؤسسات الرهن العقاري و شركات التأمين و صناديق التحوط عانت من خسائر كبيرة نتيجة لتخلف عن دفع الرهن العقاري أو تخفيض قيمة الرهن، و الجدول الموالي يعرض أكبر الخاسرين إلى غاية أوت 2008.

البنوك الأولى المتأثرة بالأزمة	الخسائر إلى غاية أوت 2008م	مصير المدراء التنفيذيين	انخفاض في سعر السهم %
Citigroup	54.6	أستبدل	-58%
Merrill lynch	51.8	أستبدل	-62%
UBS	38.2	أستبدل	-63%
HSBC	27.4	باق	-6%
Wachovia	22	أستبدل	-61%
Bank of america	21.2	باق	-31%
IKB	15.9	أستبدل	-83%
Royal Bank of Scotland	15.2	باق	-53%
Washington MUTUAL	14.8	باق	-86%
Morgan Stanley	14.4	باق	-30%

Source: Bank losses· Hall of shame· Finance & Economics· Economist Magazine · disponible sur le site web:

http://www.economist.com/finance/displaystory.cfm?story_id=11897636

• إفلاس بنك (وليمان برذر) و هو يعتبر أكبر رابع بنك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قدرت ديونه بحوالي 613 مليار دولار، منها 160 مليار دولار لعملاء خارج الولايات المتحدة و هكذا هبطت أسهم البنك إلى 90 % من قيمتها و قدرت خسائره ب 7 مليار دولار¹⁵.

- تراجع عمليات بناء المساكن بنسبة 6% و تراجعت أسعار المساكن بـ 10%.
- بالإضافة لما سبق قدرت منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية إجمالي الخسائر الإقتصادية الأمريكية بسبب أزمة الرهن العقاري بحوالي 350-540 مليار دولار، بينما قدر صندوق النقد الدولي هذه الخسائر بحوالي 945 مليار دولار و مهما كانت درجة الدقة في الأرقام فإنها تبين مدى خطورة الأزمة التي يمر بها الإقتصاد الأمريكي من حيث حجمها.
- و تشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي تراجعت أسعار العقارات و خاصة في اسبانيا كما تراجع معدل النمو، حيث خفضت مفوضية الاتحاد الأوروبي توقعاتها للنمو الإقتصادي في منطقة الأورو إلى 8.1% نتيجة للشكوك حول مصير الإقتصاد العالمي، كما حذر وزراء مالية دول منطقة الأورو و البنك المركزي الأوروبي من ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى 5.3% نتيجة لاقتران ارتفاع أسعار النفط و المواد الغذائية مع التباطؤ الإقتصادي و انخفاض ثقة المستهلكين¹⁶.

3-3- أثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات العربية

لقد تأثرت الدول العربية بالأزمة العالمية لأنها تعتبر جزء من منظومة الإقتصاد العالمي، غير أن درجة تأثيرها تختلف من دولة عربية لأخرى نتيجة لاختلاف درجة الاندماج والانفتاح على الإقتصاد العالمي، ومنه يمكننا أن نقسم الدول العربية إلى قسمين حسب درجة انفتاحها.

دول عربية ذات انفتاح اقتصادي و مالي مرتفع و تشمل دول مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية، البحرين، عمان، قطر، كويت، الإمارات العربية المتحدة و مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسط و المنخفض وتشمل الأردن، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر.

3-3-1- آثار الأزمة على دول مجلس التعاون الخليجي

انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست لأنها تعتمد بالأساس على موارد النفط وهذا الأخير ليس بمنأى عن تأثيرات الأزمة التي انتقلت إلى الاقتصاد الحقيقي، و النفط يعتبر سلعة كباقي السلع الأخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها، و أن العديد من المنظمات الدولية و في مقدمتها منظمة الدول المصدرة للنفط (opec) أكدت في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة السوق وأسعار و كميات إنتاج النفط و الطاقة بشكل عام، على أن أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية على سوق النفط تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لتطورات الاقتصاد العالمي.

و بالرجوع إلى أسعار هذه السلعة الإستراتيجية نلاحظ أنها قد وصلت إلى أرقام قياسية قبيل اندلاع الأزمة العالمية، و ثم انخفضت قرابة 50% ليصل سعر البرميل إلى 77 دولار للبرميل و هو ما أثر على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي و انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي التي انخفضت إلى 4.2% في عام 2009م مقابل 5.7% عام 2008م، و من ناحية أخرى تشير التقديرات إلى أن صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة و أوروبا و التي قدرت أصولها في ماي ب1500 مليار

دولار عرفت تراجعاً في مداخيلها بنسبة 30% و خسرت 450 مليار دولار و هي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل¹⁷.

كما تأثرت أسواق المال كذلك فقد ارتفعت في النصف الثاني من عام 2008 معدلات الفائدة على الودائع المتداولة بين البنوك بشكل حاد، فعلى سبيل المثال ارتفعت في دولة الإمارات العربية المتحدة معدلات الفائدة لثلاثة أشهر بمقدار 2.3 نقطة مئوية في غضون ثلاثة أشهر، و لازال هذا الارتفاع مستمراً بالرغم من تخفيض معدلات الفائدة الواقعة تحت سيطرة السلطات النقدية مثل سعر الخصم و بالرغم من تراجع معدلات الفائدة على الودائع الدولارية الدولية، كما ارتفع الفارق بين العائد على سندات الشركات الصادرة في دول مجلس التعاون الخليجي و معدل الفائدة على الودائع الدولارية الدولية من 1.45% في نهاية عام 2007م إلى 5% في نهاية عام 2008م و تدل هذه المؤشرات على شح السيولة في أسواق الائتمان لدول مجلس التعاون الخليجي.

3-3-2- تأثير الأزمة على باقي الدول العربية الأخرى :

* حالة الجزائر : مما لاشك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، و إن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية :

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

• انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي، و الكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود و الكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

وباعتبار الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول و الذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008م و الذي جعل الجزائر في وضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر 2007م ب 130 مليار دولار، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية ضغطا مستمرا مما كان له أسوء الأثر على مداخيل الجزائر¹⁸.

أما عن التأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط البنوك الجزائرية بشبكات الخارجية. إلا أنها عطلت نسيبا عملية الخصخصة الجزئية لرؤوس الأموال البنوك الجزائرية كما هو الحال القرض الشعبي الجزائري << CPA >> و بنك التنمية المحلية << BDL >> نتيجة لانحصار رؤوس الأموال بسبب الأزمة و تجميد معظم المستثمرين الكبار من انتشارهم للخارج.

4- علاج الأزمة

من أجل مواجهة الأزمة المالية العالمية اتخذت الدول العظمى العديد من الإجراءات نذكر منها :

✓ إجراءات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي و البنوك المركزية العالمية: يلخص أهم أهداف هذه الهيئات رئيس الاحتياطي الفيدرالي في أوائل عام 2008م على نطاق واسع، سيتبع الاحتياطي الفيدرالي مسارين و هما الجهود الرامية لدعم السيولة في السوق والسعي و العمل من أجل تحقيق أهداف الإقتصاد الكلي من خلال السياسة النقدية، ما بين 18 سبتمبر 2007-30 أبريل 2008م خفض الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة من 5.25% إلى 2% و إلى ما بين 0 و 0.25¹⁹% في 16 سبتمبر 2009م، لأول مرة في تاريخ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

كما قامت كل من بنوك المركزية الأمريكية و الأوروبية و اليابانية و البريطانية و عدة دول حول العالم بضخ مليارات الدولارات لدعم السيولة في الأسواق المالية.

✓ إجراءات الاقتصادية والقانونية: قام المشرعون في إعادة النظر في إجراءات الإقراض، و حماية من الإفلاس، و السياسات الضريبية، و تقديم المشورة الائتمانية، وإصدار التراخيص و المؤهلات للمقرضين، إضافة إلى قيام حكومات الدول الصناعية بوضع خطط إنقاذ لاقتصادياتها بمليارات الدولارات و من أبرز هذه الإجراءات إقرار الخطة الأمريكية للإنقاذ بقيمة 700 مليار دولار أمريكي، تعطي هذه الخطة للحكومة صلاحيات واسعة لشراء القروض المدعومة من أي مؤسسة مالية أمريكية، و بعدها خطة أوباما للإنقاذ بقيمة 838 مليار دولار لحم الركود الإقتصادي و دعم النظام البنكي الأمريكي و ملاك المنازل.²⁰

✓ خطة التحرك أو خطة النقاط الخمس : اتفق وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية السبع الكبرى في واشنطن على خطة تحرك من خمس نقاط، تهدف إلى إعادة الثقة بعد أسبوع أسود 3-10 أكتوبر 2008م من الانهيارات في أسواق المال في العالم، وأتفقوا على أن الوضع الحالي يتطلب تحركا عاجلا و استثنائيا لدعم النمو الاقتصادي العالمي، والنقاط هي:

1. اتخاذ إجراءات حاسمة و استخدام كل الأدوات المتوفرة لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام ومنع إفلاسها.
2. اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير الاعتماد و الأسواق النقدية و التأكد من وصول المصارف و المؤسسات المالية بشكل واسع إلى السيولة و رؤوس الأموال.
3. العمل على أن تتمكن المصارف و المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى في حالة الضرورة من جمع رساميل من المصادر العامة و الخاصة على حد سواء، و بمبالغ كافية لإعادة الثقة و السماح لها بمواصلة إقراض الشركات و الأفراد.
4. العمل على أن تكون برامج وطنية لضمان ودائع مصرفية متينة و متماسكة بما يسمح للمودعين الصغار مواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم.
5. اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لإنعاش سوق الرهن العقاري الثانوي و غيرها من الأصول و من الضروري إجراء عمليات

التقييم دقيقة و نشر معلومات شفافة عن هاته الأصول و تطبيق معايير مناسبة للمحاسبة.²¹

✓ إجراءات وكالات التصنيف الائتماني : لقد تم اتهام هذه الوكالات بتسبب في أزمة الرهن العقاري من خلال عدم الشفافية في التصنيف السندات و الأدوات المالية المتعلقة بالرهن العقاري، و لقد بدأت هذه الوكالات اتخاذ إجراءات لمعالجة فعلية لتضارب المصالح بما في ذلك برامج المراجعة الداخلية، ومعايير جديدة للتصنيف الائتماني، ومراجعة عمليات التصنيف من طرف ثالث.

المحور الثالث الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية

1- رأي الاقتصاد الإسلامي في مجموع قضايا التي كانت السبب الأول و الرئيسي في حدوث الأزمات:

➤ موضوع الرهن العقاري: وصورته أن يتم التعاقد ما بين 3 أطراف مالك للعقار و مشتري و ممول فيبيع مالك العقار للمشتري أصل العقار ، وعليه هذا الأخير أن يدفع جزء من الثمن 15 في المئة مثلا ويدفع الباقي الممول عادة يكون البنك على احتساب ذلك المبلغ كقرض بمعدل فائدة عادة ما تبدأ بسيطة، مقابل رهن ذلك العقار حتى يفي المشتري بالمبلغ الكامل.

و يعتبر بيع الرهن العقاري السبب الرئيسي في حدوث الأزمة المالية و هذا النوع من التعاملات يدحضها النظام المالي الإسلامي جملة و تفصيلا، و في ذلك جاء القرار للمجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 6/1/52 في دورته المنعقدة في مارس 1999 الذي جاء كالتالي " إن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان و يجب أن يوفر بالطرق المشروعة الحلال، و إن الطرق

التي تسلكها البنوك العقارية الإسكانية هي طرق محرمة لما لها من تعامل في الربا"، و يقترح النظام المالي الإسلامي شراء مؤسسة التمويل العقاري و بيعه مرابحة، أو شراء العقار ثم بيعه في صورة المشاركة التأجيرية و هو أن يشترك العميل و المؤسسة المالية في شراء العقار، ثم تؤجر المؤسسة المالية حصتها للعميل و في نفس الوقت تبيع له كل سنة جزء من حصتها حتى ينتهي العقد بتمليك العقار للعميل²².

❖ وتختلف هاته الطريقة عن طريقة التعامل بالقرض العقاري على أنها لا تتعامل بالربا و لا تولد سلسلة من الديون المتعددة.

➤ التوريق:

فالتوريق و هو قيام البنوك و شركات التمويل العقاري ببيع ديون القروض المجتمعة لديها إلى شركات متخصصة تدعى بالشركات التوريق، و هذا البيع يكون بمقابل معجل أقل من قيمة الدين ثم تقوم شركات التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون ل طرحها للاكتتاب العام، و يحصل أصحاب السندات على فوائد ثابتة أو يقوم ببيعها في السوق الثانوي و هو ما يعتبر غير جائز شرعا للأسباب التالية:

✓ أن التوريق هو بيع الدين لشركة التوريق بأقل من قيمته الذي يعتبر في حد ذاته ربا .

✓ السندات تضر فائدة ثابتة و هو ما يعتبر ربا أيضا .

✓ التعامل في البورصة بإعادة بيع السندات و هو عبارة عن بيع الدين بالدين و هو ما هو منهي عنه شرعا و قد حرمه مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في جانفي 2003 ما يلي "لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصدارا أو تداولاً

أو بيعها لأشتمالها على الفوائد الربوية، و لا يجوز توريق تصكيك لديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية، لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية الذي يشتمل على بيع الدين لغير الدين على وجه يشتمل الربا "23.

➤ **الفائدة الربوية :** فالربا في الإسلام من أشد الجرائم الاقتصادية والاجتماعية و قد نص القرآن الكريم بتحريمها قطعاً فيقول تبارك و تعالی "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا و أحل الله البيع و حرم الربا ، فمن جاؤه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف و أمره إلى الله، و من عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، يحق الله الربا و يربي الصدقات و الله لا يحب كل كفار أثيم "275 و 276 من سورة البقرة

❖ وها نحن نرى أن البنوك و شركات التأمين و حملة السندات و كل من تعامل بالربا خسر أصل ماله .

➤ **المشتقات المالية:**

ازدادت المشتقات المالية هشاشة بالتوسع في تجارة المشتقات التي لا تتعلق بالتجار في الأسعار و دخول أصول مالية حاضرة لكنها تشتق من أصول و همية لا يمتلكها أي الطرفين وقت العقد، و تتطوي على وعود بالبيع و الشراء في المستقبل، و حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية الوهمية و قد أكد مجمع الفقه الإسلامي بقراره رقم 65/1/7 في دورته السابعة بشهر ماي من سنة 1992 عدم انطباق وصف العقد الشرعي

على المشتقات المالية لانعدام شرطي التسليم و التسلم الحقيقيين وهو ما لا يوجد العقد أصلاً²⁴

➤ المضاربة:

إن المضاربة عبارة عن عمليات بيع وشراء متعاكسة صورية، لا يقصد بها التفاضل، بل يقصد بها الانتفاع من فروق الأسعار الطبيعية أو المصطنعة، والأرباح الرأسمالية، إذا صدق التنبؤ بتغيرات الأسعار في الأجل القصير سواء اعتمد هذا التنبؤ على المعلومات والخبرة والدراسة، أو على الإشاعات والحظ والمصادفة²⁵. وهذا المعنى يجعل المضاربة في صورتها الإسلامية المشروعة تختلف عن معنى المضاربة بالمعنى التقليدي، والتي تتم من خلال عقود المشتقات: (العقود الآجلة، عقود الخيارات، عقود المستقبلات)، وبذلك يمكن توضيح موقف الاقتصاد الإسلامي من المضاربات كما تتم بإيجاز على النحو التالي:

➤ موقف من العقود الآجلة

إن العقود الآجلة هي عبارة عن بيع شيء مؤجل بثمن مؤجل، إما لغايات التحوط أو لغرض المضاربة. والعقود المستقبلية مشابهة للعقود الآجلة غير أن عقود المستقبلات هي عقود نمطية ومنظمة ويتم تداولها في سوق منظمة، وفي ظل وضع مؤسسي خاص، ويمكن تسهيلها، وبهذا تكتسب جميع خصائص الأصول المالية السائلة²⁶، وبذلك يكون لهما نفس الحكم. وهي غير جائزة شرعاً لأنها تنطوي على بيع شيء مؤجل بثمن مؤجل، وقد أشار

مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة إلى الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية للسوق المالي، وقرّر بناء عليه تحريم التعامل الآجل. "أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد أجل و دفع الثمن عند التسليم دون أن يتضمن العقد بشرط أن ينتهي التسليم و التسلم الفعلين بل يمكن تصفيته بعقد معاكس و هذا النوع الأكثر شيوعا في أسواق السلع و هذا العقد غير جائز شرعا".²⁷

➤ موقف من عقود الخيار

يختلف الخيار الشرعي المعروف في الفقه الإسلامي عن عقد الخيار المتداول في الأسواق المالية (option)، وهو أن الخيار الشرعي ليس له وجود مستقل دون عقد البيع، فهو جزء من عقد البيع، وأحكامه الشرعية مرتبطة بعقد البيع. أما الخيار المالي فهو عقد مستقل ناجز فيه عاقدان وصيغة ومحل العقد، وهو حق معنوي والتزام وليس محله أسهم أو سندات أو أعيان²⁸. وقد كان رأي مجمع الفقه الإسلامي واضحا في تحريم عقود الخيارات في دورته السابعة. و جاء في القرار ما يلي " إن عقود الاختيارات كما ترى اليوم في الأسواق العالمية هي عقود مستحدثة لا تتطوي أي عقد من العقود الشرعية، و بما أن المعقود ليس مالا و لا منفعة و لا حقا ماليا يجوز الاعتياض عنه، فانه عقد غير جائز شرعا".²⁹

➤ الموقف من البيع على المكشوف أو البيع على الهامش

يتم البيع على المكشوف من خلال قيام شخص ببيع أشياء لا يملكها عن طريق اقتراضها من آخرين سواء كانوا من السماسرة أو البنوك مقابل الالتزام بإعادة شراءها وتسليمها إلى السمسار أو البنك في وقت محدد، والالتزام برهن المبلغ الذي باع فيه ما أقرضه إلى السمسار أو البنك حتى يسدد الشخص القرض³⁰. وهو محرم ذلك أن العملية ليست بنية البيع وإنما لهدف المقامرة (الاستفادة من فروقات الأسعار دون نية قبض الثمن أو المبيع)، كما أنها عملية تنطوي على بيع لشيء لا يملكه البائع، ولا يتحقق فيها التقابض، ولا فرق في ذلك أن يكون محل البيع عملة أو ورقة مالية أو سلعة وهو ما أكد عليه مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة أيضا" بأنه لا يجوز بيه سهم لا يملكه بائع و إنما يتلقى وعدا من السمسار بإقراضه السهم في موعد التسليم لأنه من بيع ما لا يملكه البائع و يقوى المنع إذ اشترط اقباض الثمن للسمسار لينتفع به بإيداعه بفائدة للحصول على مقابل إقراض"³¹. أما آلية البيع بالهامش فتتم بموجبه عملية الشراء من شركة الوساطة بموجب اتفاق يدفع المشتري جزء نقدا والباقي يعتبر بمثابة قرض يدفع عنه فوائد³²، وحكم البيع بالهامش هو عدم الجواز وذلك للأسباب التالية³³:

- 1- يحرم القرض الذي يحصل عليه المشتري من السمسار أو من غيره؛ وذلك لتضمنه شرط رد القرض بأكثر منه.

2- إذا كان السمسار هو المقرض وكان القرض بدون فائدة، يكون هناك سبب آخر في التحريم، وهو الجمع بين عقد تبرع وعقد معاوضة وذلك محرم شرعا.

3- اشتغال الشراء بالهامش على عقد محرم، وهو القرض بربا، وعقد معاوضة.

نلاحظ مما سبق بأن جميع المسببات الرئيسية للأزمة المالية العالمية يدحضها النظام المالي الإسلامي، ولو كانت مبادئه مطبقة في المؤسسات المالية العالمية لما كانت الأزمة بهذا الرواج و لعل البنوك الإسلامية و محدودية تأثيرها بالأزمة أكبر دليل على ذلك.

2- البنوك الإسلامية و الأزمة المالية العالمية

إن البنوك الإسلامية عرفت تأثرا ضعيفا بالأزمة المالية العالمية و على العكس من ذلك فهي عرفت الرواج في فترة الأزمة وهذه بعض المؤشرات الدالة على ذلك:

✓ زيادة إصدارات الصكوك أو الأوراق المالية غير ربوية القائم على مبادئ الإسلامية بمقدار أربعة أضعاف من 7.2 مليار دولار في عام 2004 إلى 27 مليار دولار في عام 2006.

✓ يقول مدير بنك الميزان الإسلامي في إسلام آباد تنوير صادق إن بنكه تأثر بالأزمة المالية العالمية بنسبة لا تتجاوز 6%، وتحديدًا بسبب انخفاض أسعار العقارات³⁴.

- ✓ جاء في الدراسة التي أجرتها مجلة "ذي بانكر ماغزين" أن الأصول التي تملكها البنوك التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة عملياتها أو الوحدات المصرفية الإسلامية التي تعمل ضمن بنوك تقليدية ارتفعت بنسبة %286 لتصل إلى 822 مليار دولار (550 مليار يورو) في عام 2009، مقابل 639 مليار دولار (430 مليار يورو) في عام 2008 .
- ✓ حقق قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً سنوياً مقداره 15 % في عام 2008م، وبلغ حجمه حول العالم حوالي التريليون دولار، مع توقعات باستمرار النمو في أصول الصيرفة الإسلامية بنسبة %15. ويلاحظ أن المصارف الإسلامية تزيد من الطلب على الموظفين، في الوقت الذي تقوم فيه البنوك الغربية بتخفيض عدد الموظفين لديها وبأعداد كبيرة.
- ✓ قدر بنك التنمية الآسيوي قيمة الموجودات الإسلامية عالمياً بحوالي واحد تريليون بمعدل نمو سنوي 10-15% سنوياً³⁵.
- ✓ البنوك الإسلامية الخليجية و الإماراتية عرفت نمواً كبيراً في أرباحها، فحقق مصرف أبو ظبي الإسلامي ما يفوق 500 مليون درهم في سنة 2008 و بنك دبي الإسلامي ما يفوق 1500 مليون درهم. في حين حقق بنك الدوحة ما يفوق 500 مليون ريال سنة 2007 و بنك الدوحة ما يفوق 6000 مليون ريال في نفس السنة و في السنة التي بعدها³⁶.

وتعكس محدودية تأثر المؤسسات المالية الإسلامية بالأزمة المالية العالمية مدى صلابة النظام المالي فالمناعة تأتي من النظام نفسه الذي يسقط المراهنة و يخفض المخاطر عبر توزيعها بين الممول و المستثمر، لتصبح المشاركة في البنية الاقتصادية هي أساس تفاعل الاقتصاد الإنساني التي يشعر عبرها كل مستثمر بانتماؤه عبر هذه المساهمة، وربما بعد عصف الأزمة الأخيرة على العالم و التي أدت إلى سقوط المؤسسات المالية الكبرى الواحدة تلو الأخرى كأحجار الدومينو دون أدنى مقاومة و خاصة في الدول الغربية دون المساس بالمؤسسات المالية الإسلامية، سيؤدي إلى سعي الكثير من الباحثين و الدارسين في هذه المجتمعات إلى دراسة الأسس التي تقوم عليها هذه المؤسسات و آليات عملها، و هو ما تم فعلا فان كثيرا من البنوك العالمية قد فتحت لها فروعا تتعامل بالصيرفة الإسلامية سواء في الغرب أو الدول الإسلامية نظرا لنجاح الأدوات و المنتجات الإسلامية في تحقيق عوائد أفضل و تقليل من المخاطر بنسبة أكبر و تركز مبادئ التمويل الإسلامي في النقاط التالية :

- تعديل الأسلوب العقاري ليكون بإحدى الأساليب الإسلامية و منها أسلوب المشاركة التأجيرية .

- ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية و ليس لديون و هو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة و المشاركة و المضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء و لا تتداول و هو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المرابحة و السلم و الاستصاع، و التي يزيد حجم التعامل بها عن 180 مليار دولار و تتوسع يوما بعد يوم و تتعامل ببعضها الدول الغربية .

- منع أساليب المضاربات القصيرة الأجل كبيع على المكشوف و الشراء بالهامش و هو ما تسبب في حدوث أزمة مالية في انجلترا و أمريكا.
- عدم التعامل بالمشتقات المالية مثل العقود المستقبلية و عقود الخيار و المبادلة و التعامل بدلا منها بأسلوب بيع السلم كما قرره الفقه الإسلامي و نهى التعامل في المؤشرات بيعا و شراء.
- إلغاء الفوائد الربوية و استخدام أساليب المشاركات و البيوع، و من الملاحظ أن تخفيض معدل الفائدة إلى 1% كان أحد أساليب مواجهة الأزمة في أمريكا و أوروبا.
- وضع ضوابط للمعاملات المالية و هيئات متخصصة في الإشراف و الرقابة على الأسواق و المؤسسات في إطار الحرية المنضبطة القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية.³⁷
- الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد أخلاقي أولا و أخيرا

الخاتمة:

إن العالم يواجه أزمة مالية خطيرة مصدرها النظام الرأسمالي كشفت عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية و المالية ومعاناتها من مواطن ضعف كبيرة، تمثلت أهم مظاهرها في انهيار بنوك و مؤسسات مالية دولية عملاقة كما كشفت عن مدى الترابط بين المكونات الاقتصاد العالمي، حيث انتقلت عدوى الأزمة بسرعة فائقة متجاوزة الحدود و القيود لتطال كل القطاعات الأخرى و هو ما تطلب تكاتف الجهود لإعادة النظر في النظام النقدي و المالي الدولي

و القواعد الأساسية للنظام الرأسمالي، العولمة، السياسة النقدية نيوليبرالية، معدل الفائدة، المشتقات المالية، المضاربة، ووجوب الأخذ ببعض تطبيقات الاقتصادية الإسلامية خصوصا بعد النجاح الباهر التي عرفته جل المؤسسات المالية الإسلامية في الأزمة المالية العالمية.

النتائج والتوصيات:

- الأزمة المالية الراهنة هي ليست أزمة مالية فقط بل هي أزمة أخلاقية و اجتماعية و سياسية يمتص فيها النظام الرأسمالي دماء البشرية، فيسلب توفيرات العامل ثم يأخذ منه بيته و مكان عمله و كرامته.
- مبادئ الاقتصاد الإسلامي يحمل في طياته ضوابط منع حدوث الأزمات و البنوك الإسلامية و محدودية تأثيرها بالأزمة العالمية أكبر دليل على ذلك.
- لقد أثبتت الأزمات المالية عموما و الأزمة المالية الأخيرة خصوصا هشاشة النظام الرأسمالي المنفلت، و السياسات المتحررة التي اتسم بها، خصوصا فيما يتعلق بغياب الرقابة الفعالة للدول و الحكومات.
- مكونات النظام المالي الرأسمالي تعتبر المحرض الأساسي لحدوث الأزمات المالية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : والتي فحواها أنه التعامل بالربا والمشتقات المالية و الديون هي السبب الرئيسي للأزمة المالية، و التي يمكن تأكدها حيث لاحظنا في الأزمة المالية العالمية أن المحرض الأساسي للأزمة هو التعامل بالربا و الديون و المشتقات المالية .

الفرضية الثانية النظام المالي العالمي لم يكن قادر على توقع الأزمة المالية، و يمكن تأكيدها حيث وقعت كالعاصفة على الاقتصاديات العالمية. الفرضية الثالثة و التي فحواها أن منهج الاقتصاد الإسلامي يعتبر من بين أفضل المناهج القادر على مواجهة الأزمات المالية، و التي يمكن تأكيدها و هذا ما ظهر جليا في عدم تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .

التوصيات :

- إعادة النظر في النظام المالي الحالي و محاولة تهذيبه و إخراجها نوعا ما من قانون الغاب .
- ربط القطاع الحقيقي بالقطاع المالي.
- مناقشة النظام الاقتصادي الإسلامي مناقشة تفصيلية .
- إصلاح المؤسسات المالية الدولية.
- وضع ضوابط للمعاملات ووجود هيئات متخصصة للإشراف و الرقابة على المؤسسات و الأسواق في إطار الحرية المنضبطة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي
- عدم التعامل بالمشنقات و التعامل بدلا منها بأسلوب بيع السلم، و جعل الخيارات من دون مقابل كما قرر الفقه الإسلامي
- منع أساليب المضاربات قصيرة الأجل و البيع بالهامش
- إخضاع الأسواق و المؤسسات المالية، والمسؤولين عنها إلى الرقابة و المحاسبة و المسألة و ذلك من خلال مؤسسات رقابية تنظيمية و قضائية تقام لهذا الغرض.
- زيادة نسبة حقوق المساهمين في التمويل الإجمالي و تقليل نسبة إنشاء الديون، حصر الائتمان من الأساس في المعاملات المرتبطة بالقطاع

الحقيقي لضمان تحرك توسع الائتمان في خطوات تتماشى مع نمو الاقتصاد الحقيقي، و عدم تشجيع المضاربات والمقامرة التي تؤدي إلى عدم استقرار النظام المالي.

قائمة المراجع:

¹Rajan, Ramkishen "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia" Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1; pp. 92-109.

² طالب دليلة ، مداخلة بعنوان الأزمة المالية الراهنة و أثرها على الاقتصاد الجزائري، في مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة الجنان، لبنان يومي 13 و 14 مارس 2009 ص2 .

³ بندي عبد الله عبد السلام و برودي نعيمة و صالحى حامد أسامة ،تسونامي الرهن العقاري- أزمة مالية عالمية الى أين و الى متى-ورقة بحثية جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية و التسيرن جامعة تلمسان، الجزائر، ص2

⁴ عرفات تقني الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999 م ص.200

⁵Peter, Rosenblum, "The World's Banker: A Story of Failed States, Financial Crisis, and the Wealth and Poverty of Nations", Ethics& International Affairs, 2005. Vol. 19, No. 2; PP. 126-133

⁶ أبو فارة، يوسف، قراءة في الأزمة المالية 2008،جامعة القدس المفتوحة كلية الإقتصاد 2008 ص.1

⁷Dittmer, Lowell, "The Asian Financial Crisis and the Asian Developmental State: Ten Years After", Asian Survey, 2007, Vol. 47, No. 6; PP. 829-836

⁸ صباح جاسم، أزمة النظام النقدي العالمي، من النشوء حتى المعالجة، على الرابط

www.annabaa.org تاريخ الاطلاع يوم 10-12-2010م

⁹ محمد أحمد زيدان، ورقة بحث مقدمة بعنوان فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الإقتصادية في مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان، لبنان يومي 13 و 14 مارس 2009. ص5

- 10 داليا أبو الغيط عبد المعبود، الأزمة المالية العالمية و أثرها على العالم العربي من على الموقع الالكتروني/ www.patways.cu.eg تاريخ الاطلاع يوم 16-10-2010م
- 11 محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة بحث مقدمة في ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي و تأثيرها على الاقتصاديات العربية، جامعة الأزهر، 11 أكتوبر 2008م، ص.12
- 12 جوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية و جذورها، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي و الاسلامي ، جامعة الجنان، لبنان يومي 13 و 14 مارس 2009م ص13
- 13 عبد الفتاح الجبالي، الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد المصري، دراسات إستراتيجية، مركز الأهرام الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 193، نوفمبر 2008م، ص.30
- 14 إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية 10 أكتوبر 2008.
- 15 عبير شابي، يوم دراسي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة... مفهومها، أسبابها و انعكاساتها، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي يوم 03 فيفري 2009م. ص2
- 16 طالب دليلة، ورقة بحث مقدمة بعنوان الأزمة المالية الراهنة و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره . ص17
- 17 عماد موسى، أثر لأزمة المالية العالمية على الدول العربية : قناة أسواق رأس المال، المعهد العربي للتخطيط مارس 2009.
- 18 فريد كورتل، ورقة بحث مقدمة بعنوان الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاديات العربية في مؤتمر بعنوان الازمة المالية العالمية و كيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي و الاسلامي امنعقد في جامعة الجنان لبنان يومي 13 و 14 مارس 2009، ص23
- 19 الاحتياط الفيدرالي الأمريكي يخفض الفائدة بين 0 و 0.25 % على الرابط www.cgi.cnn.com

- 20 يوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية العدد 02/ 2009 ص 10.
- 21 يوسفات علي، نفس المرجع السابق، ص.10
- 22 محمد عبد الحليم عمر قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية مداخله مقدمة للندوة المنظمة من طرف مركز صالح كامل بجامعة الأزهر بعنوان الأزمة المالية العالمية من منطق إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية القاهرة 2008 ص3.
- 23 علاوي محمد لحسن التحليل الاقتصادي الإسلامي للأزمة المالية العالمية مداخله مقدمة للمؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل المنعقد بالمركز الجامعي غرداية يومي 23 و 24 فيفري 2011 ص 4
- 24 رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية حقائقها و سبل الخروج منها مع رؤية الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص36.
- 25 المصري رفيق، المضاربة على الأسعار بين المؤيدين والمعارضين، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص 212-213.
- 26 الساعاتي، عبد الرحيم، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص.153
- 27 علاوي محمد لحسن التحليل الاقتصادي الإسلامي للأزمة المالية العالمية ، مرجع سبق ذكره، ص 7.
- 28 خطاب، كمال نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر الثالث العالمي للاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى ص 12.
- 29 علاوي محمد لحسن ، التحليل الاقتصادي الإسلامي للأزمة المالية العالمية ، مرجع سبق ذكره ص 7
- 30 سليم، فتحي و غزال، زياد، حكم الشرع في البورصة، عمان، دار الوضاح للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2008م، ص.12.
- 31 علاوي محمد لحسن التحليل الاقتصادي الإسلامي للأزمة المالية العالمية مرجع سبق ذكره ص 8.

- 32 حنفي, عبد الغفار, البورصات, المكتب العربي الحديث, 1995, ص 50.
- 33 الساعاتي, عبد الرحيم, عمليات السوق المالية وعوامل استقرارها في السوق المالية الإسلامية, مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي, جامعة الملك عبد العزيز, جدة, 2009, ص.98
- 34 أبو بكر, صفية, الصكوك الإسلامية, مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول, دبي, 2009, ص 1.

Ahmed, Nasiruddin, Islamic banking and global -
35financial

<http://www.thefinancialexpress-bd.com/2009/05/01/65298.html>36

- 37 زوازي الحبيب و طهرات عمار أثر الأزمة المالية على المؤشرات البنكية مقارنة بين النموذجين الاسلامي و التقليدي ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع و رهانات المستقبل المنعقد بالمركز الجامعي غرداية يومي 23 و 24 فيفري 2011 ص 16.